جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٤٨)

" دور مؤسسات التمويل الصغير فى التنمية الريفية"

إعداد

د. حنان رجائى عبد اللطيف محمد

الخبير بمركز دراسات الاستثمار

وتقييم وإدارة المشروعات

أبريل ٢٠١١

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

دور مؤسسات التمويل الصغير في التنمية الريفية
بالتطبيق على صندوق التنمية المحلية

إعـــداد

د/ حنان رجائى عبد اللطيف محمد

الخبير بمركز دراسات الاستثمار وتقييم وادارة المشروعات

معهد التخطيط القومى

القاهرة ٢٠١٠م

الفهـــرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٥
مشكلة الدراسة وأهدافها	٦
أهمية الدراسة	٧
الطريقة البحثية وأسلوب جمع البيانات	٧
تساؤلات الدراسة الميدانية	٨
الفصل الأول: الإطار النظري وبعض المفاهيم المرتبطة بالدراسة	٩
أولاً : تعريف التمويل الريفي	٩
ثانياً : مصادر التمويل الريفي	١٠
• تمويل داخلي	١٠
ـ مدخرات حكومية	١٠
ـ مدخرات شخصية	١٠
ـ مدخرات قطاع الأعمال	١٠
• تمويل خارجي	١٠
ثالثاً: أنماط التمويل الريفي	١١
• التمويل الريفي الرسمي	١١
• التمويل الريفي شبه الرسمي	١١
• التمويل الريفي الخاص	١٢
•	
رابعا : دور التمويل في دعم التنمية الريفية	١٢
• دور التمويل في إدارة الإرشاد الريفي	١٣
• دور التمويل في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والمشروعات الزراعية	١٣
• دور التمويل الريفي في التسويق	١٣
• دور التمويل الريفي في دعم المشاركة الريفية	١٤
• دور التمويل الريفي في التدريب والتأهيل	١٤
خامساً : شروط ومواصفات مؤسسات التمويل الريفي	١٤
الفصل الثاني : واقع مؤسسات التمويل الريفي في مصر	١٦
أ- الصندوق الاجتماعي للتنمية	١٦
ب ـ بنك التنمية والائتمان الزراعي	١٨

• السياسة الائتمانية للبنك	١٨
ج ـ صندوق التنمية المحلية	٢٠
١ـ أهداف الصندوق	٢١
٢ـ موارد الصندوق	٢١
٣ـ السياسة الائتمانية للصندوق	٢٢
٤ـ تكلفة القروض والمدى الزمني لها	٢٢
٥ـ إنجازات الصندوق منذ نشأته وحتى عام ٢٠٠٩م	٢٣
• القروض المقدمة من الصندوق للمشروعات الزراعية في مصر	٢٣
• فرص العمل التي وفرها الصندوق	٢٥
• توزيع الاستثمارات على مشروعات الصندوق	٢٦
• التوزيع الجغرافي لمشروعات وقروض الصندوق	٢٧
ـ الفصل الثالث : الدراسة الميدانية للتعرف على دور صندوق التنمية المحلية ببعض قرى محافظة سوهاج	٢٩
أ ـ اختيار منطقة الدراسة	٢٩
ب ـ عينة الدراسة	٣١
ج ـ نتائج الدراسة الميدانية	٣٣
ـ ملخص الدراسة	٤٢
ـ التوصيات	٤٥
ـ المراجع	٤٦

فهرس الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
ـ جدول رقم (١) القروض المقدمة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمليون جنيه وعدد المشروعات وفرص العمل خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٦م.	١٧
ـ جدول رقم (٢) الأهمية النسبية وحجم القروض المقدمة بالمليون جنيه من بنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة من (١٩٩٧ـ٢٠٠٨م)	٢٠
ـ جدول رقم (٣) القروض المقدمة من صندوق التنمية المحلية في مختلف الأنشطة للمشروعات الزراعية خلال الفترة من ١٩٨٠/١٩٩٠ـ٢٠٠٦/٢٠٠٩م	٢٤
ـ جدول رقم (٤) عدد المشروعات وفرص العمل التي وفرها الصندوق خلال الفترة من (١٩٧٩/١٩٨٠ـ ٢٠٠٨/٢٠٠٩م).	٢٦
ـ جدول رقم (٥) إجمالي استثمارات مشروعات صندوق التنمية المحلية وفقاً لمصدر التمويل خلال الفترة من ١٩٧٩/١٩٨٠ـ١٩٨٩/١٩٩٠ـ٢٠٠٦/٢٠٠٩م	٢٧
ـ جدول رقم (٦) التوزيع الجغرافي لمشروعات وقروض صندوق التنمية المحلية خلال الفترة (١٩٧٩/١٩٨٠ـ ٢٠٠٨/٢٠٠٩م)	٢٨
ـ جدول رقم (٧) القروض المقدمة من صندوق التنمية المحلية بالألف جنيه لمحافظة سوهاج وعدد المشروعات الزراعية المختلفة خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ـ٢٠٠٨/٢٠٠٩م.	٣٠
ـ جدول رقم (٨) عدد المشروعات وقيمة القروض وفرص العمل التي مولها الصندوق بالمراكز المختلفة لمحافظة سوهاج خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٩ م.	٣٠
ـ جدول رقم (٩)عدد المشروعات المقترضة من الصندوق بقرى عينة الدراسة ونسبتها لكل من مراكز الدراسة والمحافظة خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٩	٣٢
ـ جدول رقم (١٠) توزيع أصحاب المشروعات من المستفيدين من قروض الصندوق بقرى الدراسة	٣٢
ـجدول رقم (١١) توزيع مفردات عينة الدراسة الميدانية	٣٣
ـ جدول رقم (١٢) الأهمية النسبية لدوافع المقترضين من عينة الدراسة للتعامل مع صندوق التنمية المحلية.	٣٤
ـ جدول رقم (١٣) الأهمية النسبية لمصادر المعرفة بقروض صندوق التنمية المحلية .	٣٥

ـ جدول رقم (١٤) دور الصندوق في تنمية القيم والمهارات الاجتماعية لدى المستفيدين منه	٣٦
ـ جدول رقم (١٥) عدد الدورات التدريبية التي قدمها الصندوق للمستفيدين منه	٣٦
ـ جدول رقم (١٦) الأهمية النسبية لمدى احتياج أفراد العينة للتدريب والمعرفة	٣٧
ـ جدول رقم (١٧) الأهمية النسبية لنوع التدريبات التي اقترحها المقترضون لحاجتهم إليها في مجالات مشروعاتهم	٣٧
ـ جدول رقم (١٨) أسباب رضا المستفيدين من أصحاب المشروعات عن أنشطة وقروض الصندوق	٣٨
ـ جدول رقم(١٩) مدى كفاية قروض صندوق التنمية المحلية لإقامة المشروعات	٣٨
ـ جدول رقم (٢٠) المجالات التي تم فيها صرف القروض وعوائدها	٤٠
ـ جدول رقم(٢١) المعوقات التي تواجه المستفيدين من قروض الصندوق أثناء التعامل معه	٤١

دور مؤسسات التمويل الصغير في التنمية الريفية
بالتطبيق على صندوق التنمية المحلية

مقدمة

يعتبر التمويل الريفي أداة مهمة لرفع مستوى معيشة السكان الريفيين وزيادة مواردهم وإمكاناتهم وزيادة فرص تمكينهم، ومن ثم مساعدتهم على أداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، حيث تتيح خدمات التمويل وخاصة للمشروعات الصغيرة في الريف تراكم الأصول والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الريفية المختلفة.لذا فان التمويل الريفى يعتبر احد عوامل تحقيق التنمية الريفية المستدامة والحد من الفقر فى الريف المصرى .

وقد أصبحت قضية انخفاض القروض المقدمة من المؤسسات التمويلية بمثابة قضية إنمائية مهمة يهتم بها الباحثين وصانعي السياسات، خاصة وأن هذه المؤسسات التمويلية أصبحت في الوقت الراهن غير قادرة على تلبية و تغطية كافة احتياجات السكان الريفيين مما يؤدى إلى عدم قدرتهم على إنجاز معظم أعمالهم الأمر الذى يؤثر على إنتاجيتهم ومن ثم يخلق فجوة في التنمية بين الريف والحضرمما يتطلب إيجاد هيئات ومؤسسات أكثر لتغطية هذه الفجوة، أو زيادة رأسمال هذه المؤسسات لتغطية أكبر حجم من السكان في الريف الذي ما زال حجم السكان فيه يشكل النسبة العظمى في اى دولة نامية (غير منتجة للنفط) ويصل ما بين ٥٠ــ ٦٠%، ويسهم بالنصيب الأكبر في الناتج المحلى الاجمالى من خلال المشروعات الزراعية والريفية التي يقوم بها صغار ومتوسطي المزارعين المنتجين الذين يمثلون ما بين ٥٠ ــ ٨٠% من مجموع المزارعين عموماً في هذه الدول [١] ، وتعتمد في معظمها على الاقتراض سواء من مصادر ذاتية أو محلية أو مؤسسات عاملة فى الريف سواء حكومية أو غير حكومية .

وقد أثبتت التجارب نجاح فرص الإقراض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الريف المصري لبعض المؤسسات العاملة فيه من جمعيات زراعية وبنوك قرى وصناديق تنمية وغيرها ، إلا أن تجارب النجاح هذه لم يكتب لها الاستدامة بسبب صعوبة وصول معظم الريفيين إليها من جهة ، وعدم توافر الإمكانات لديهم للحصول على خدمات الإقراض ، هذا فضلاً عن صعوبة وطول الإجراءات الرسمية للحصول على هذه الخدمات،هذا بالإضافة إلى التضاؤل الشديد في أدوار هذه المؤسسات واتجاه بعضها لتقديم القروض فقط للحصول على الأرباح في المقام الأول وتقديمها لخدمات محدودة جداً لا تفي بحاجة الريفيين، هذا بجانب انتشار الوساطة والمحسوبية فى ادائها ومن ثم عدم تحقيقها للأهداف التي أنشئت من اجلها ،

---

(١) Mustafa, M.R. (١٩٩٩). Some Features Of Rural Finance in the near east and North Africa Region : studies and Remarks .NENARAC Jordan

وفى مصر حيث ترتفع معدلات الفقر والبطالة فى الريف فقد أشارت إحدى الدراسات إلـــى أن خدمات التمويل الريفى الصغير لا تغطى سوى ٢,٤% من الطلب الفعلي عليها [٢]

كما تشير العديد من الدراسات وتقارير التنمية البشرية إلى أن صعوبة الوصـــول إلـــى التمويل والحصول عليه هو احد المسببات الرئيسية للفقر في الريف المصـــرى وان المـــدخل الاقتصادي الهادف إلى تحسين دخول الفقراء وصغار المزارعين بالريف من خـــلال مـــنحهم المستلزمات الزراعية بأسعار اقل أو توفير تسهيلات ائتمانية لهم أو منحهم أي شكل من إشكال الدعم أو توظيفهم وخلق فرص عمل لهم وذلك لدمجهم في عملية الإنتاج بعيدا عن خط الفقر — هو احد المداخل الهامة للتخطيط الاستراتيجي للبعد عن شبح الفقر[٣].

لذا فإن تحقيق الاستدامة والشفافية لهذه المؤسسات والعمل على تجديد مواردها ودعمها ماليـــاً وفنياً يمكنها من توفير رأس المال العامل وقروض الاستثمار للريفيين بمعدلات تنافسية ، كمـــا أن ذلك يمكنها من القيام بدورها نحو هؤلاء الريفيين ونحو المجتمع كله بفاعلية، خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية .

مشكلة الدراسة وأهدافها :

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم قدرة المؤسسات التمويلية الريفية ومنها صندوق التنمية المحلية على الوفاء باحتياجات الريفيين من القروض الصغيرة هـــذا بجانـــب ضـــعف الـــدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في الريف المصري ، فبالرغم من مسئولية هذه المؤسسات عـــن تخفيف الفقر فى الريف ومعالجة مشاكل البطالة المتفشية ، إلا انه ما زالت الفجوة كبيرة بـــين الأهداف المرجوة من قيام هذه المؤسسات والمحقق بالفعل فى مكافحة هذه المشاكل والقـــروض المقدمة.

ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به صندوق التنمية المحلية في القرى المصرية باعتباره الجهـــة التمويلية الأقرب للريفيين نتيجة لوجود فروعه بالوحدات المحلية القروية ، وما يمثله ذلك مـــن عظم المسئولية الاجتماعية الملقاه على عاتقه باعتباره جهة تنموية يناط بهـــا تحقيـــق التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ، فقد استهدف الجزء الميداني من هـــذه الدراســـة التعرف على مدى التزام الصندوق بتحقيق البعد التمويلي والاجتماعي فـــي التنميـــة الريفيـــة، خاصة إذا ما علمنا أن قبول الصندوق لإقراض المشروعات يتم وفقاً لبعض الاعتبارات والتي تتمثل في[٤]:

---

[٢] المؤتمر الاقليمى السادس والعشرون للشرق الادنى ، دور التمويل الصغير فى التنمية الزراعية الريفية فى اقليم الشرق الأوسط الدوحة ،دولة قطر ،١٣-١٧ مارس آذار،/٢٠٠٤م.

[٣] منير فوده عبد العال سبع (دكتور وآخرون) دراسة تحليلية لدور الائتمان فى التنمية الريفية ومحاربة الفقر ، بحث غير منشور، مركز البحوث الزراعية ، يوليو ٢٠٠٢م

[٤] www.kenana onlin.com

- إتاحتها فرص عمل أكثر خاصة للشباب والمرأة.
- إتاحتها فرص للتكامل مع المشروعات التنموية الأخرى على النطاق المحلى
- اختيار المشروعات الأكثر محافظة على البيئة.

لذا فإن هذه الدراسة تستهدف:

١- التعرف على دور بعض مؤسسات التمويل الريفي الصغير فى تنمية الريف وتحسين مستوى معيشته وذلك ممثلة فى كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ، بنك التنمية والائتمان الزراعي وصندوق التنمية المحلية.

٢- التعرف على شروط ومواصفات مؤسسات التمويل الريفي الناجحة.

٣- التعرف على دور صندوق التنمية المحلية فى تمويل بعض المشروعات فى الريف من خلال التعرف على انجازاته خلال الفترة من ١٩٧٩وحتى عام ٢٠٠٩م من حيث حجم القروض المقدمة وعدد فرص العمل التى وفرها، ونوعية القروض المقدمة وشروط الإقراض.

٤- التعرف على المعوقات التى تواجه المتعاملين مع الصندوق، وتقديم المقترحات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات.

أهمية الدراسة

تعكس نتائج هذه الدراسة مدى الدور الاقتصادي (التمويلي) و الاجتماعي الذي يجب أن تقوم به مؤسسات التمويل العاملة في الريف(صندوق التنمية المحلية) وذلك للتعويل عليها في رفع المستوى المعيشي وإحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي المطلوب في الريف ، فليس المطلوب من هذه المؤسسات فقط الاقتصار على الدور التمويلي للمشروعات الاقتصادية الريفية وإنما المطلوب أن يتكامل البعد الاجتماعي مع التمويلي أو الاقتصادي في أداءها .

الطريقة البحثية واسلوب جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من كل من بنك التنمية والائتمان الزراعى و صندوق التنمية المحلية بالإضافة إلى بيانات بعض الدراسات العلمية في مجال الدراسة من ناحية ، والبيانات الميدانية من واقع اللقاء الريفي السريع Rapid Rural Appraisal (RRA) مع عينة من المستفيدين من قروض الصندوق وذلك من خلال المقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان تم إعدادها لهذا الغرض خلال الفترة من يوليو حتى أغسطس ٢٠٠٩م واشتملت على مجموعة من الاستفسارات والتعرف على اراء ومقترحات المستفيدين من

الصندوق تم عرضها بنتائج الدراسة ، كما تم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية البسيطة كالنسب والتكرارات لعرض نتائج الدراسة .

تساؤلات الدراسة الميدانية :

اشتمل الاستبيان ومقابلات التقييم الريفي السريع الإجابة على النقاط التالية :

١- ما هي الدوافع التي أدت إلى إقبال الريفيين على قروض صندوق التنمية المحلية

٢- الدور الاجتماعي للصندوق في أذهان المتعاملين معه ورؤيتهم له (من خلال التعرف على دور الصندوق في تنمية المهارات الاجتماعية، الدور الثقافي للصندوق، دوره في التدريب والتأهيل للمستفيدين من قروض الصندوق).

٣- ما مدى الرضا عن الخدمات المقدمة من الصندوق(الإجراءات الخاصة بالحصول على القرض، مدى كفاية قيمة القروض الممنوحة من الصندوق، مدى الاستمرارية في المشروع.

٤- تقييم أهم المشروعات التي يمولها الصندوق (العائد على رأس المال المستثمر في المشروعات.

٥- التعرف على المعوقات والمشاكل التي تقابل الريفيين عند تعاملهم مع الصندوق.

الفصل الأول

الإطار النظري وبعض المفاهيم المرتبطة بالدراسة

أولاً : تعريف التمويل الريفي

يعرف التمويل الريفي بأنه التمويل الزراعي الشامل الذي يتضمن بجانب القروض الممنوحة للريف سواء في نطاق المزرعة أو الصناعات الزراعية أو المرأة الريفية أو المجتمع الريفي أنشطة وخدمات أخرى تتكامل مع الخدمة التمويلية [٥]. ويرتبط التمويل الريفي بالسياسات المتبعة من قبل المؤسسات المانحة له ، حيث يجب أن تتكامل سياسة التمويل الريفي مع سياسة التنمية الريفية بالدولة وذلك من أجل تحقيق أهدافها .

وعادة يتم تقديم التمويل الريفي لدعم العديد من المشروعات الريفية وخاصة تلك المشروعات الريفية الصغيرة والتي تستوعب نسبة أكبر من قوة العمل الى جانب إسهامها فى خلق المزيد من فرص العمل ، ومن ثم فانه يجب التعويل على مؤسسات التمويل الريفي للاهتمام بهذا النوع من المشروعات فى الريف للأسباب الآتية :

- قدرة هذه المشروعات على استخدام تقنيات مكثفة للعمل.
- البعد الاجتماعي في هذه المشروعات والذي يتحقق من خلال المشاركة وقدرة هذه المشروعات على تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو إعداد فني وتدريبي معين ، الأمر الذي له دوره في دعم وتوطيد العلاقات الاجتماعية بالريف المصري ، هذا بالإضافة إلى قدرتها على إكساب الأفراد المهارات المختلفة سواء السلوكية او الإدارية أو التنظيمية.
- بساطة التقنيات المستخدمة في هذه المشروعات الممولة من قبل المؤسسات التمويلية الريفية والتي تتلاءم مع حياة الريفيين فمثلا مشروعات تربية الدواجن والانتاج الحيوانى والصناعات الغذائية الريفية لا تتطلب تقنيات معقدة.

وترجع الاهتمام بعملية التمويل الريفي نظراً لأن هذا النوع من التمويل يتطلب مزيداً من الجهود والخبرات الفنية أكثر مما يتطلبه الإقراض في المدن نتيجة لزيادة تشابك المؤسسات الأسرية الريفية التي تتميز بتنوع وتقلب مصادر دخلها[٦]، كما يتطلب التطوير المستمر لمؤسسات التمويل الريفي حيث ترى بعض الآراء ان العائق الأساسي أمام تطور تمويل المشروعات الريفية وخاصة الصغيرة هو نقص كفاءات مقدمي الخدمة التمويلية وليس نقص الموارد المالية .

---

[٥] محمد مرعى حسين ، صندوق التنمية المحلية ودوره في تمويل المشروعات الاقتصادية فى الريف المصري ، مذكرة خارجية رقم (١٦٢٦) معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٥

[٦] المؤتمر الاقليمى السادس والعشرون للشرق الادنى ، دور التمويل الصغير فى التنمية الزراعية الريفية ،مرجع سابق

ثانياً :مصادر التمويل الريفي:

تنقسم مصادر التمويل الزراعي الريفي عموماً إلى مصدرين أساسيين هما :[٧]

أ- تمويل داخلي

ويعتبر أهم مصادر التمويل في أي دولة ، إذ يشكل النسبة العظمى من مواردها كما يمثل القوة الدافعة ومصدر الأمان بالنسبة لأي دولة ، وتتمثل منابع هذا التمويل في :

- **المدخرات الحكومية** : وتمثل فائض الإيرادات المتحققة بالدولة. وتعانى الدول النامية من انخفاض المدخرات الحكومية نتيجة لزيادة السكان ، وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي غير الرشيد وخاصة على جانب الواردات ، هذا إلى جانب ارتفاع مديونيات هذه الدول والتي تؤثر بلا شك في حجم الفائض المالي لديها .
- **المدخرات الشخصية**: وهى مدخرات الأفراد في البنوك والمصارف والمؤسسات المالية ، وتتحدد حجم هذه المدخرات بكل من مستوى الدخول الشخصية للأفراد ، حجم الإنفاق الاستهلاكي العائلي، أسعار السلع ،وتوزيع الدخل القومي.
- **مدخرات قطاع الأعمال** : ويتوقف حجم مدخرات هذا القطاع على طبيعة السياسات المالية داخل الدولة ، والسياسات السعرية المتبعة. وتختلف أهمية مدخرات هذا القطاع باختلاف وضع الاقتصاد ، حيث ترتفع أهميته في الدول المتقدمة والصناعية وتنخفض في حالة الدول النامية.

ب- التمويل الخارجي:

ويعتبر هذا النوع من التمويل مهم للدول النامية وخاصة في المراحل الأولى للتنمية، حيث تلجأ الدول لهذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، وحاجة الدولة إلى تمويل استثماراتها. والجدير بالذكر أنه بمرور الوقت تواجه الدولة ما يسمى بأزمة المديونية الخارجية لاسيما مع تفاقم أعباء هذه الديون في صورة فوائد وأقساط مما يعنى ارتفاع رصيد الدول الدائنة من ثمار التنمية ، والحصاد الاقتصادي الضعيف للدول النامية مما يؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية ، هذا علاوة على الأغراض الخفية للدول الدائنة من منح هذا التمويل، والذي يشكل ضغطا سياسياً على الدولة المدينة. ويأخذ هذا النمط من التمويل أشكال عديدة منها:

١- القروض والمنح من المنظمات والهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما يتبعهما من هيئات ووكالات ، وتعتبر أكثر أنواع التمويل الخارجي شيوعاً. ولا يقتصر

---

[٧] يمكن الرجوع في ذلك إلى : سعيد محمد السنهوتى ، تمويل التنمية الريفية ـ التحديات والطموح ،المؤتمر الحادى عشر للاقتصاديين الزراعيين (التنمية البشرية فى القطاع الريفى) ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، ٢٤ـ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣، القاهرة .

هذا النوع من القروض على مجرد الأموال فقط بل يشمل أيضاً العديد من البرامج والتدريبات وإرسال الخبراء ، حيث تقتنص هذه الأخيرة الجزء الأكبر من هذه المعونات والقروض الدولية.

٢- الاستثمارات الأجنبية بما تضخه من رؤوس أموال أجنبية.

٣- المعاملات والاتفاقيات الثنائية الرسمية والتي تتضمن القروض طويلة الأجل والمنح التي لا ترد وهذه تقدم من خلال الصناديق التنموية المختلفة والوزارات المختلفة بالدولة . ويحمل التمويل الأجنبي كما سبق ذكره العديد من المخاطر المتعلقة بارتفاع حجم هذه الديون وارتفاع معدلات خدمة الدين ، علاوة على ما يترتب على الاستخدام غير الرشيد لهذه القروض أحيانا.

وتسعى معظم الدول النامية وخاصة التي يشكل فيها الناتج الزراعي نسبة كبيرة من الناتج القومي ومنها مصر إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة أفرادها ، من خلال العمل على زيادة الإنتاج ، وخاصة الإنتاج الزراعي، وخفض معدلات البطالة بين السكان الزراعيين ، وتوفير فرص عمل مثمرة لهم ، من خلال تقديم القروض المادية والعينية لهم وبطرق ميسرة.

ثالثاً :أنماط التمويل الريفي:

تتباين أشكال وأنماط التمويل الريفي وفقاً لنوع المؤسسة المالية المانحة له ، فقد تكون مؤسسة حكومية تقدم التمويل بصفة رسمية أو مؤسسة شبه حكومية وفى هذه الحالة يكون التمويل شبه رسمي ، أو تكون مؤسسة أهلية أو خاصة.

أ ــ التمويل الريفي الرسمي

وهو التمويل الذي توفره الحكومة للمؤسسات المالية ، وتقوم هذه المؤسسات بدورها بتقديم هذه الأموال للأفراد الريفيين بصفة دائمة من خلال القروض مختلفة الآجال ومتعددة الأغراض ، وتتمثل المؤسسات التي تقدم هذا النوع من التمويل في بنوك التنمية والائتمان الزراعي والتابعة لوزارة الزراعة.

ب ــ التمويل الريفي شبه الرسمي [٨]:

وهو التمويل المقدم من قبل مؤسسات مقامة من قبل الدولة ذات قوانين خاصة تحدد سياستها وغايتها وكيفية إدارتها ، وتقوم لخدمة أهداف المزارعين بالدرجة الأولى، ولا ترتبط ميزانيتها بميزانية الدولة وجهازها الإداري . وتقوم الدولة لمساعدة هذه المؤسسات على أداء

---

[٨] معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٩٨) التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى : مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر ، القاهرة ، اغسطس ١٩٩٧.ص٣٦ .

مهامها بتوفير الأموال اللازمة لها من بعض المصادر مثل المدخرات والقروض المحلية والخارجية ، كما تعمل هذه المؤسسات وفق أنظمة الدولة وتخضع لرقابة الأجهزة الرقابية في الدولة وتمثل المؤسسات القائمة بمثل هذا النوع من التمويل في الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التنمية المحلية ، حيث يقومان بتقديم التمويل اللازم للريفيين بشروط ميسرة كما تقدم هذه المؤسسات العديد من الخدمات المتنوعة للريفيين.

ج – التمويل الريفي الخاص

ويتمثل في كل أشكال التسليف أو الإقراض المقدمة للمزارعين من التجار وكبار الملاك المنتشرين في الريف والمعايشين للسكان الريفيين والذين يتيح لهم هذا الوضع فرص الانتشار والذيوع لدى هؤلاء السكان من خلال التيسيرات المقدمة منهم للزراع والمتمثلة في سرعة الحصول على القروض ومدى الثقة الممنوحة لهم من قبل المزارع ، ورغم ذلك فيلاحظ أن هذه الفئة تعمل على استغلال هؤلاء السكان مقابل هذا الأمر برفع أسعار الفائدة المتحصلة على هذه القروض مما يشكل عبئاً عليهم ويؤثر على المحصول وعلى الإنتاج بشكل عام نتيجة تقاعس الفلاح عن خدمة المحصول او ادارة المشروع بشكل جيد بسبب ضيق ذات اليد وعدم توافر الموارد المالية اللازمة.

رابعاً : دور التمويل الريفي في دعم التنمية الريفية

لاشك أن تحقيق التنمية الريفية ورفع مستوى معيشة المزارعين وتحقيق الرفاهية لهم يعتمد على توافر العديد من المقومات التي يأتي علي راسها ضرورة توافر التمويل والذي توفره المؤسسات المعنية بالتنمية الريفية (سواء حكومية أو أهلية) ضمن حزمة متكاملة من الخدمات التي تساعد الريفيين على تحقيق أهدافهم مثل خدمات التدريب ، والإرشاد الريفي والتسويق ، وبرامج الأبحاث الزراعية وغيرها من البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق فوائد كبيرة للمقترضين .

ومن ثم فإنه من الضروري لنجاح التمويل الريفي في أداء دوره في خدمة الريفيين أن يكون هناك نوعاً من التنسيق والتكامل بينه وبين الخدمات و الأنشطة والبرامج الأخرى التي تستهدف تحقيق التنمية الريفية ، سواء على المستوى المحلى أو القومي هذا بجانب تكامل أدوار المؤسسات التمويلية مع السياسات الموجودة بالدولة . فقد أشارت احدى الدراسات[٩] الى ان فعالية برامج التمويل التي يقدمها الصندوق الاجتماعي للتنمية كأحد المؤسسات التمويلية الريفية من خلال مشروعات الإنتاج الحيواني المقدمة منه لا تتوقف على مجرد تحقيق العائد الاقتصادي فقط وإنما تمتد لتشمل قدرة هذه البرامج على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد من

---

[٩] محمد ابراهيم عنتر ، عطية احمد النجار ، فاطية مشروعات الانتاج الحيوانى التى يقدمها الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تنمية الشباب الريفى بمحافظة كفر الشيخ ، مجلة البحوث الزراعية ، جامعة طنطا ، ٢٦/٣/ ٢٠٠٣م